أصحاب المعالي والسعادة، الزملاء الأعزاء.

تحية طيبة وبعد،

منذ أن **كتبت إليكم في شهر يوليو الماضي**، شهدَت مناطق عديدة في العالم ارتفاعاً غير مسبوق في درجات الحرارة وتداعيات مناخية كارثية، مثل الدمار الذي شهدته مدينة درنة الليبية وبلدة لاهينا في هاواي، حيث تؤدي التأثيرات المناخية المتزايدة إلى خسائر في الأرواح، والإضرار بسُبل العيش. وفيما نستمر في تواصلنا معكم والاستماع إليكم وإلى العديد من المعنيين الآخرين، نرى مؤشرات قوية تدعو للأمل والتفاؤل. فعلى المستويات العالمية والمحلية وبين الشباب والكبار، هناك ثقة متجددة في العمل والإنجاز ورغبة في إيجاد حلول طموحة، لأن مسؤوليتنا الجماعية تتطلب منا تقديم المساعدة للكثيرين الذين وضعوا ثقتهم بنا في مختلف أنحاء العالم.

وبصفتي رئيس COP28، فإنني أجدد التأكيد أن دعمكم سيسهم في تعزيز قدرتنا على تنفيذ خطة عمل شاملة خلال المؤتمر، والوصول إلى أعلى الطموحات التي تلبي حاجة العالم وتطلعاته، لذا، أكتب إليكم لأدعوكم إلى الشراكة والتعاون والقيام بالدور الريادي المطلوب.

لقد أوضحت الحقائق العلمية الواردة مؤخراً في تقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أن العالم بعيد عن المسار اللازم للحفاظ على إمكانية تحقيق هدف تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية وأهداف اتفاق باريس. وتؤكد نتائج هذا التقرير والتداعيات المناخية الحالية ضرورة تحويل الطموحات إلى إنجازات، والانتقال من مرحلة الأقوال إلى تحقيق نتائج ملموسة وفعّالة. لذا، نحتاج إلى تعزيز خططنا، وتسريع قراراتنا وإجراءاتنا لخفض الانبعاثات عالمياً بنسبة 43% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2019، بالإضافة إلى توفير مزيد من التمويل المناخي، والمشاركة في تعزيز إجراءات التكيّف بهدف بناء المرونة المناخية وتجنب التداعيات التي لا يمكن التعافي منها.

إن التحديات التي تواجهنا هائلة، والوقت المتاح لتصحيح المسار قصير ومحدود، لكنّ هناك فرصاً بارزة لتسريع وتوسيع نطاق العمل المناخي، وزيادة الاستثمارات الداعمة للمناخ التي تسهم في تحفيز مسار النمو لتحقيق التنمية المستدامة الجماعية. وعلينا العمل للاستفادة من هذه الفرص لتحقيق هدف خفض 22 غيغا طن من انبعاثات غازات الدفيئة خلال السنوات السبع القادمة، وتسريع الانتقال إلى نماذج جديدة للنمو الاقتصادي المستدام، عالي النمو ومنخفض الانبعاثات، على نحوٍ يحقق التقدم الجوهري المنشود، ويعالج التحديات المترابطة بين المناخ والتنمية بصورة عادلة ومنصفة. ولهذا السبب، وضعت رئاسة COP28 في يوليو الماضي خطة عمل طموحة تستند إلى **أربع ركائز** تغطي الموضوعات التي يحتاج العالم إلى تحقيق نقلة نوعية فيها على مستوى مجالات التفاوض، وهي:

- **تسريع تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة، وخفض الانبعاثات قبل عام 2030.**
- **تطوير آليات التمويل المناخي من خلال الوفاء بالتعهدات السابقة، ووضع إطار لاتفاق عالمي جديد بشأن التمويل.**
- **وضع حماية البشر والطبيعة وتحسين الحياة وسُبل العيش في صميم العمل المناخي.**
- **ضمان إشراك وحشد جهود كافة الأطراف والمعنيين ليكون COP28 أكثر مؤتمرات الأطراف احتواءً للجميع.**

نشهد حالياً تقدماً ملموساً وزخماً سياسياً متزايداً من جانب القادة ومسؤولي العمل المناخي، لإيجاد الحلول الفعّالة والملموسة عبر أولويات خطة عمل COP28، بالتزامن مع اقتراب موعد انطلاق المؤتمر، حيث حشدت دول منطقة الأمازون جهودها خلال قمة "**الأمازون والتعاون من أجل التنمية المستدامة**" لدعم إعلان بيليم لحماية أكبر غابة مطيرة في العالم، كما اتفقَ القادة الأفارقة في جمهورية كينيا الصديقة، من خلال **إعلان نيروبي**، على رفع سقف الطموحات الهادفة إلى تسريع العمل المناخي، والدعوة إلى تقديم استجابة فعّالة لنتائج ومخرجات الحصيلة العالمية في COP28، والتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن التمويل المناخي، فيما أكدت **مجموعة العشرين** خلال اجتماعها في العاصمة الهندية نيودلهي ضرورة اتخاذ إجراءات طموحة للحفاظ على إمكانية تحقيق كافة ركائز اتفاق باريس، بما في ذلك ضمان وفاء الدول المتقدمة بالتزامها بتقديم 100 مليار دولار من التمويل المناخي، ودعم الجهود الهادفة لزيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة عالمياً ثلاث مرات، وتطبيق نهج متكامل يتيح الاستفادة من جميع الحلول التكنولوجية وفقاً للحقائق العلمية، والالتزام بتسريع الاستثمارات في النظم الغذائية المرنة مناخياً.

كما تم التأكيد خلال **اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة** على الحاجة الملحّة إلى الانتقال من مرحلة وضع التعهدات إلى تنفيذ الإجراءات والسياسيات والخطط الفعّالة والملموسة، إذ دعا **"تحالف الدول الجُزرية الصغيرة النامية"** إلى العمل وتعزيز التعاون من أجل توفير مزيد من الموارد المالية الجديدة والمتوقَّعة والميسَّرة اللازمة لمعالجة **موضوع الخسائر والأضرار**، وشدد "الاجتماع الوزاري حول موضوع الخسائر والأضرار" على ضرورة التزام الأطراف في COP28 بتسريع تفعيل صندوق معالجة الخسائر والأضرار على نطاق واسع بما يشمل ترتيبات تمويله، خاصةً لتقديم الدعم العاجل للدول النامية التي تواجه التداعيات الشديدة لتغير المناخ. وستركز رئاسة COP28 على الاستمرار في دعم التقدم الجماعي المحرز حتى الآن، لضمان أن يشكل المؤتمر محطة حاسمة لكافة الأطراف لتسريع العمل المناخي، والتوصل إلى نتائج ومخرجات فعّلية وملموسة.

يفصلنا عن انعقاد COP28 أقل من شهرين، ومع الاستعدادات الجارية لاستضافة اجتماعات القادة والمفاوضين في هذا العقد الحاسم بالنسبة للعمل المناخي، نود أن نقدم رؤيتنا لآليات العمل المشترك والتعاون على مدى أسبوعَي فعاليات المؤتمر، وتوقعاتنا بشأن نتائج ومخرجات المفاوضات، **والقمة العالمية للعمل المناخي**.

ونوجه دعوة مفتوحة إلى كافة القادة للمشاركة في القمة العالمية للعمل المناخي يوميّ 1 و2 ديسمبر، وتقديم استجابة طموحة لمعالجة كافة الفجوات الحالية، ووضع **تصور عملي للتنفيذ السريع للإجراءات المطلوبة**، وتحقيق تقدم ملموس وفعّال يبني على نتائج مؤتمر COP27. وسندعو جميع القادة أيضاً إلى تقديم إعلانات وبيانات وطنية **تحدد التزاماتهم** الهادفة إلى إعادة العالم للمسار الصحيح. كما ستقوم رئاسة COP28 باستضافة العديد من الفعاليات التي **تتناول الركائز الأربعة** لخطة عملها، وستوفر منصة ضمن برنامج الموضوعات المتخصصة في المؤتمر للقادة الذين لديهم خطوات وإجراءات مقترحَة للمساهمة في تحقيق تغيير جذري والنقلة النوعية المنشودة عبر هذه الركائز. لذا، ندعو الجميع إلى التعاون والتواصل مع فريق رئاسة COP28 لتوضيح المساهمات والإجراءات المُخطط الإعلان عنها وتقديمها خلال المؤتمر.

وعقب انعقاد القمة العالمية للعمل المناخي، سيتم تخصيص كل يوم من أيام COP28 للتركيز على مجموعة من الموضوعات المتخصصة التي تم تحديدها بناءً على المشاورات المكثفة التي عقدتها رئاسة المؤتمر مع كافة الأطراف والمعنيين. ويعكس برنامج الموضوعات المتخصصة المقرر عقد فعالياته في الفترة من 3 إلى 10 ديسمبر القادم، والمتاح على الموقع الإلكتروني لـ COP28، المجالات التي طُرحت بشكل متكرر خلال تلك المناقشات والمشاورات، بما في ذلك الموضوعات التي تناقش سنوياً ضمن برامج عمل مؤتمرات الأطراف مثل الطاقة والتمويل والشباب، إلى جانب موضوعات رئيسية جديدة مثل الصحة والنظم الغذائية واحتواء الأجيال الشابة في منظومة عمل مؤتمرات الأطراف. وبالإمكان الاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذا البرنامج عبر الموقع الإلكتروني للمؤتمر.

1. مفاوضات مؤتمر الأطراف COP28، ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته الخامسة (CMA5)، ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP18)

ستُشكل نتائج مفاوضات مؤتمر الأطراف COP28 محطة حاسمة واختباراً لقدرة المجتمع الدولي على مواجهة التحدي المناخي. وتشدد رئاسة COP28 على ضرورة التوصل إلى نتائج طموحة وملموسة وفعّالة، وتطبيق الإجراءات التنفيذية بشكل منصف وعادل يقوم على الحقائق العلمية المتاحة، ويراعي احتياجات وقدرات وظروف كل دولة، بما يضمن قدرة الجميع على تنفيذها. وفي هذا السياق نؤكد ضرورة الاستناد إلى **أحكام وبنود اتفاق باريس**.

وبهدف دعم المشاركة السياسية وضمان الإحاطة باهتمامات الأطراف وتوقعاتها بشكل شامل عبر جميع مسارات التفاوض، طلبتُ من مجموعة من الوزراء من ذوي الخبرة إجراء مشاورات ومناقشات سياسية حول الحصيلة العالمية، ووسائل التنفيذ، ومجالي التخفيف والتكيف، حيث يستهدف عمل هؤلاء الوزراء تسهيل المشاركة السياسية على مستوى الموضوعات المتعلقة بنتائج ومخرجات COP28، ودعم التقدم المحرز في المفاوضات التقنية الجارية وتفادي تكرارها. وستُعقد هذه المشاورات والمناقشات في شهر أكتوبر الجاري، وفي ختامه خلال الاجتماعات التمهيدية لمؤتمر الأطراف COP28 التي ستشكل منصة مهمة لتقريب وجهات النظر عبر جميع الموضوعات الأساسية التي تحتاج من الأطراف إلى مزيد من التعاون للتوصل إلى نتائج تفاوضية طموحة وتحتوي الجميع.

لقد تم تصميم جدول أعمال **الاجتماعات التمهيدية** لتشجيع الحوار المباشر بين الوزراء، وسيكون هدفنا خلالها هو تحقيق تقدم ملموس وتشجيع الوزراء لمعالجة جميع القضايا الحرجة والتي تعد من العوامل الأساسية لتحقيق نتائج عالية الطموح. وأدعو الوزراء إلى الاستعداد للمشاركة بروحٍ من المرونة التفاوضية، وعزمٍ على توحيد الجهود، لأن هذا ما يتوقعه العالم منا خلال COP28 الذي سينطلق بعد أقل من شهر من هذه الاجتماعات. وقبل انعقاد الاجتماعات التمهيدية، ستعمل رئاسة COP28 مع مجموعة الثنائيات الوزارية لإعداد برنامج مقترح لتوجيه المناقشات، وستقوم بعد ذلك بإرسال الموجز الخاص بمناقشات الاجتماعات التمهيدية للمؤتمر إلى كافة الأطراف.

ونظراً لحجم العمل الكبير والضروري المطلوب في دبي، هناك حاجة ملحّة لبدء الإجراءات اللازمة **بشكل عاجل واعتماد جدول الأعمال** من اليوم الأول دون صعوبات، وسنقوم بإجراء العديد من المشاورات خلال الاجتماعات التمهيدية لضمان فهم واستيعاب ومعالجة اهتمامات كافة الأطراف، وأتوقع أن يتمكن الوزراء من التوصل إلى تفاهم أولي بشأن اعتماد جدول أعمال الأجهزة الرئاسية والفرعية تحت مظلة الثقة والتفاهم المتبادل، لبدء العمل فور افتتاح المؤتمر.

الحصيلة العالمية

يمثل هذا العام محطة مفصلية في تنفيذ اتفاق باريس، حيث شهد إجراء الحصيلة العالمية الأولى لتقييم التقدم في تحقيق أهداف اتفاق باريس. جدير بالذكر أن رئاسة COP28 استضافت على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك جلسة مشاورات وزارية غير رسمية حول الحصيلة العالمية، استعرض فيها الوزراء المشاركون وجهات نظرهم وآراءهم وتوقعاتهم لنتائج الحصيلة العالمية. ومؤخراً، شارك المفاوضون بصورة بنّاءة في ورشة عمل حول الحصيلة العالمية عُقدت في أبوظبي، كما ستقدم اللجنة المسؤولة عن تحديد أجندة الفعاليات رفيعة المستوى حول الحصيلة العالمية تحديثاً حول هذه الفعاليات، والتي ستعقد خلال القمة العالمية للعمل المناخي.

وأكدت هذه الورشة من جديد تصميم جميع الأطراف على تقديم استجابة ملموسة وفاعلة للحصيلة العالمية، وبناءً على العمل المنجز في إطار الحوارات التقنية وتقارير الأطراف، فإننا على ثقة من أن رؤساء الهيئات الفرعية يمكنهم مساعدة الأطراف من خلال تقريرهم غير الرسمي والمناقشات غير الرسمية التي تقام عن بعد خلال الأسابيع التالية، وسيساعد ذلك فريق الاتصال المشترك المعني بالحصيلة العالمية على تحقيق تقدم في نتيجة الموضوعات التفاوضية.

هناك مستوى من التوافق حول ضرورة تحقيق نتيجة هادفة تعالج الفجوات الحالية، وتبني على التقدم المحرز، وترفع سقف الطموح، وتضع إطاراً للتنفيذ وفق أحكام وبنود اتفاق باريس. ومع ذلك، لا تزال هناك اختلافات حول بعض القضايا المهمة، مثل معالجة اعتبارات الإنصاف، وضمان التوافق بين طموحات العمل المناخي المطلوب وطموحات تنفيذه ودعمه، وبحث فجوات تنفيذ العمل المناخي ما قبل عام 2020 في سياق نتائج الحصيلة العالمية.

وتحقيقًا لهذه الغاية، تجدد رئاسة COP28 دعوة الأطراف إلى العمل المشترك لتحديد مجموعة من الرسائل الشاملة المستخلصة من نتائج الحصيلة لتوجيهها إلى العالم، من أجل عمل مناخي عادل ومنصف وقائم على الحقائق العلمية مستقبلاً.

ستشكّل القمة العالمية للعمل المناخي منصة لعقد فعاليات رفيعة المستوى لمناقشة مخرجات الحصيلة العالمية بهدف تقديم التوجيه اللازم لاختتام المرحلة السياسية للحصيلة. وتسعى اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالحصيلة العالمية، إلى استعراض نتائج التقرير التقني للحصيلة خلال هذه الفعاليات، ودعوة القادة لتحديد الفرص والتحديات التي تسهم في تطوير العمل وتقديم الدعم المطلوب لتعزيز التعاون الدولي، وتقديم رسائل سياسية رئيسية تتعلق بالمجالات المتخصصة لهذه الحصيلة. وستكون هذه الرسائل من المدخلات الحاسمة التي تساهم في توجيه المرحلة النهائية من المفاوضات بشأن الاستجابة لنتائج الحصيلة العالمية.

إن المخاطر والتداعيات المتزايدة لتغير المناخ، مثل تلك التي شهدناها هذا الصيف، تؤكد أن التكيّف هو من الأولويات اللازمة لنجاح COP28. ويجب أن تشكل نتائج الحصيلة العالمية مؤشراً يحدد هدفاً واضحاً لموضوع التكيف. وبالإضافة إلى ذلك، يعد تقديم إطار شامل وحاسم للهدف العالمي بشأن التكيّف من المتطلبات الأساسية اللازمة لإطلاق مرحلة جديدة من العمل المناخي الذي يدعم بشكل فعلي تعزيز المرونة المناخية والقدرة على الصمود أمام تداعيات تغير المناخ، بما يشمل إتاحة الدعم المناسب عن طريق زيادة تمويل التكيّف بنسبة كبيرة.

وفي ما يتعلق بإطار العمل الخاص بالهدف العالمي بشأن التكيف، تتوقع رئاسة COP28 أن يؤدي العمل الذي تم ضمن "برنامج عمل غلاسكو-شرم الشيخ بشأن الهدف العالمي للتكيف" على مدار العامين الماضيين إلى نتائج ملموسة خلال COP28 عبر تحديد مجموعة واضحة من الأهداف والمؤشرات التي توجّه الجهود الوطنية الخاصة بالتكيّف لدى الدول، دون تقييدها، بما في ذلك من خلال تعزيز الآليات اللازمة كخطط التكيّف الوطنية، والمنهجيات التي تدعم المرونة ضمن **المساهمات المحددة وطنياً**. وينبغي أن تركز هذه الأهداف على دعم التكيّف وتعزيز إجراءاته، لزيادة المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة تداعيات تغير المناخ.

التخفيف

يحظى موضوع التخفيف بأهمية بالغة ضمن مخرجات COP28، وهو عامل رئيسي في الحفاظ على إمكانية تحقيق هدف تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية، وتُشكل تهيئة الظروف الأساسية لتحقيق انتقال منظَّم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة، إحدى الرسائل الرئيسية لـ COP28 التي تستهدف العودة إلى المسار الصحيح للعمل المناخي، وخفض الانبعاثات بحلول عام 2030 بما يتوافق مع مسارات اتفاق باريس، وفي الوقت نفسه يجب أن نعمل على بناء منظومة الطاقة المستقبلية النظيفة بحيث تكون خالية من الوقود التقليدي الذي لا يتم خفض انبعاثاته بحلول منتصف القرن، وتوسيع نطاق تطبيق جميع الحلول والتقنيات المتاحة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، وبناءً على نتائج اجتماعات مجموعة العشرين، يمكن أن تسهم النتيجة التي يتم التوصّل إليها بشأن موضوع التخفيف خلال COP28 في دعم التقدم المطلوب عبر رفع سقف الطموح الخاص بخفض انبعاثات القطاعات كثيفة الانبعاثات، وإنجاز الانتقال المنشود في قطاع الطاقة، بما يتضمن زيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات، ومضاعفة كفاءة الطاقة، وتسريع نشر التقنيات والحلول المتاحة في هذا المجال.

هذا التوجه يدعم الخفض التدريجي لاستخدام الوقود التقليدي الذي لا يتم خفض انبعاثاته، بحيث يتم بشكل منظم ومسؤول وعادل ومنطقي لضمان أمن الطاقة وتوافرها بصورة موثوقة وبتكلفة مناسبة، إلى جانب إنجاز الأهداف المناخية المشتركة، والذي من شأنه معالجة تحديات وسائل التنفيذ ذات الصلة من أجل تحقيق تقدم ملموس وفعّال في جهود التخفيف بشكل منصف وعادل.

وسيشكل برنامج العمل بشأن التخفيف منصةً لتعزيز جهود التخفيف ودعم التنفيذ قبل عام 2030، ونتطلع إلى نتائج الحوار العالمي الثاني، ومنتدى الاستثمار اللذين عُقدا في أبوظبي في الفترة من 15 إلى 17 أكتوبر الجاري، وندعو كافة الأطراف إلى البناء على ما تحقق في برنامج العمل بشأن التخفيف طوال العام لضمان قدرة القرار الصادر عن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته الخامسة (CMA5) على إيجاد الفرص التي تساهم في معالجة فجوات التنفيذ وتحقيق أعلى الطموحات والتغلب على التحديات التي تعوق ذلك.

الخسائر والأضرار

يجب أن تتضمن أولوياتنا تفعيل صندوق معالجة الخسائر والأضرار وترتيبات تمويله في أقرب وقت ممكن، ويجب عدم تأخير ذلك بتمضية عدة سنوات في عملية الاتفاق على نظام حوكمة الصندوق. وقد طلبت بوضوح من اللجنة الانتقالية المعنية بصندوق معالجة الخسائر والأضرار أن تقدم توصيات عملية سريعة من خلال الاجتماع الرابع الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الأسبوع، كما أدعوكم إلى تقديم تعهدات مبكرة، وأطلب دعمكم من خلال اتخاذ إجراءات عملية ملموسة لتوفير تدفقات الأموال اللازمة للمجتمعات المتضررة.

وسائلُ التنفيذ

تعد وسائل التنفيذ، ومن بينها التمويل والتدفقات المالية والتكنولوجيا وبناء قدرات الدول النامية، ضرورية جداً لدعم العمل المناخي، نظراً إلى الحاجة الملحّة لتوفير مزيد من التمويل بشروط ميسرة وبتكلفة مناسبة لتلبية احتياجات وأولويات الدول النامية.

ومن المخطط أن تركز نتائج ومخرجات الحصيلة العالمية على تحديات التنفيذ، ونتوقع أن يسهم قرار COP28 الخاص بالهدف الكمّي الجماعي الجديد بشأن التمويل في التغلب على هذه التحديات، التي ينبغي معالجتها بشكل فعّال وملموس من خلال اعتماد هذا الهدف خلال COP29 في عام 2024.

وأدعو الدول المتقدمة إلى المساعدة في استعادة الثقة بمنظومة العمل الدولي متعدد الأطراف وزيادة المِنَح وتوسيع نطاق توفير التمويل المُيسَّر للدول النامية. وأدعوها إلى الوفاء بتعهداتها، بما في ذلك تقديم مساهمات جديدة ملموسة لتجديد موارد صندوق المناخ الأخضر بشكل فعال وبما يفوق ما تم تقديمه سابقاً، وأود أن أشكر وأرحب بجهود جميع الدول التي تعهدت بالتزامات مؤثرة، إلا أن المستوى الحالي للمبالغ المخصصة لتجديد الموارد لا يعبر عن الطموح ولا يتناسب مع حجم التحدي الذي يواجه العالم، ويتعين أيضاً على الدول المتقدمة الوفاء بتعهدها وتقديم ضمانات قصوى بتوفير مبلغ 100 مليار دولار من التمويل المناخي للدول النامية سنوياً حتى عام 2025، وتحقيق تقدم في جهود مضاعفة التمويل المخصص للتكيّف بحلول عام 2025. وفيما نرحب بالخطاب المفتوح الموجه من ألمانيا وكندا، والذي يحدد مساراً مشتركاً للمضي قُدماً في عملية توفير التمويل المناخي المطلوب، على الجهات المانحة أن تسعى للوفاء بمبلغ الـ 100 مليار دولار بالكامل بحلول نهاية عام 2023، ويجب عليها تكثيف جهودها لتوفير المزيد من الشفافية خلال هذه العملية. ونتطلع إلى تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2023 الذي سيقدم المعلومات الخاصة بالتطورات التي تمت في هذا المجال منذ عام 2021، وأدعو القادة إلى أن يقدموا خلال مشاركتهم في القمة العالمية للعمل المناخي في COP28 **تعهدات جديّة لآليات التمويل والصناديق التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك صندوق "التكيّف"، المعرّض لخطر عدم استيفاء متطلباته التمويلية.**

2. خطة عمل رئاسة COP28

ستركز القمة العالمية للعمل المناخي وبرنامج فعاليات الموضوعات المتخصصة الممتد على مدار أسبوعي المؤتمر، على أولويات رئاسة COP28 في إطار **الركائز الأربعة** التي تستند إليها خطة العمل. وبناءً على الرسالة السابقة الموجهة إلى الأطراف، طرحت رئاسة COP28 العديد من المبادرات، التي تم وضعها بالاسترشاد بنتائج المناقشات والتواصل مع كافة الأطراف لرفع سقف الطموح وبناء الزخم اللازم لدعم عملية المفاوضات والتوصل إلى مخرجات متوازنة. وسيتم خلال جلسات القمة العالمية للعمل المناخي تسليط الضوء على هذه المبادرات ودعوة الدول إلى تقديم مساهماتها.

تسريع تحقيق انتقال منظَّم وعادل ومسؤول ومنطقي في قطاع الطاقة

من الواضح أن الخفض التدريجي للعرض والطلب على جميع أنواع الوقود التقليدي أمر طبيعي ومتوقع، حيث نحتاج إلى عمل جماعي لخفض 22 غيغا طن من انبعاثات غازات الدفيئة في السنوات السبع المقبلة للحفاظ على إمكانية تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية، ويعني ذلك العمل على تطوير منظومة طاقة خالية من الوقود التقليدي الذي لا يتم خفض انبعاثاته بحلول منتصف القرن، مع بدء التركيز على الفحم الحجري باعتباره الأولوية، ويجب القيام بذلك بالتزامن مع الاستمرار في ضمان أمن الطاقة وتوفرها بتكلفة مناسبة لدعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويتطلب هذا الانتقال التوسع في الاستثمارات في إمدادات الطاقة النظيفة، وزيادة كبيرة في كفاءة استخدام الطاقة.

وأدعو القادة إلى دراسة نتائج ومخرجات سلسلة الجلسات الحوارية رفيعة المستوى التي تم عقدها بالاشتراك مع وكالة الطاقة الدولية وبدعم من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي أقيمت في غوا بالهند، ونيروبي بكينيا، ونيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومدريد بإسبانيا، والتي ركزت على وضع خطة لتحقيق الانتقال في قطاع الطاقة في إطار مسارات العمل الهادفة للحفاظ على إمكانية تحقيق هدف تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية، بما في ذلك سبل إزالة انبعاثات مصادر الطاقة الحالية بالتزامن مع تسريع الاعتماد على المصادر البديلة النظيفة لتحقيق انتقال منظم وعادل ومسؤول ومنطقي في قطاع الطاقة. وسنحرص على الجمع بين مسؤولي الدول والقطاعات الصناعية في COP28 لتقديم استجابة والتزامات طموحة لمخرجات هذه الجلسات الحوارية، والتوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة في تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "المراجعة السنوية - الطاقة المتجددة والوظائف لعام 2023".

إننا ندعو جميع الدول للانضمام إلى تعهد COP28 الذي يطالب بالعمل على زيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات للوصول إلى 11 تيرا واط ومضاعفة المعدل العالمي السنوي لكفاءة الطاقة ليصل إلى 4% بحلول عام 2030، وتقديم التزامات ملموسة خلال COP28 لتحقيق هذا الهدف. واستناداً إلى التعليقات والملاحظات الواردة خلال المناقشات مع المعنيين، يوضح التعهد تفاصيل الإجراءات الوطنية الأساسية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف العالمية بشكل جماعي (مع مراعاة قدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة)، وتتضمن هذه الإجراءات رفع الدول لمستهدفاتها، وإزالة العوائق بما في ذلك الحد من الدعم المقدم للوقود التقليدي، وتسريع التصاريح لإقامة مشروعات الطاقة النظيفة، وتوسيع نطاق الاستثمارات بشبكات الكهرباء، وتسريع تعزيز تقنيات تخزين الطاقة، وضمان توفير التمويل، كما ندعو القادة إلى تحديد الخطوات التي ستتخذها كل دولة خلال القمة العالمية للعمل المناخي في COP28، والتي يمكن أن تتضمن إعلانات الدول تحديثاً لمستهدفاتها الوطنية و/ أو تحديثاً للمستهدفات الوطنية للعام 2030 حول زيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة أو تحسين كفاءة الطاقة، مدعومة بخطط محددة، أو حزم تمويلية، أو جداول زمنية للتسليم بفترات أقصر أو مع تقديم حزم المساعدات الفنية، والسياسات، والمشروعات أو وسائل دعم البرامج الدولية أو الدعم على أساس العلاقات الثنائية بين الدول، مثل إعلان دولة الإمارات الأخير في نيروبي عن مبادرة تمويل بقيمة 4.5 مليار دولار لدعم وتوسيع نطاق مصادر الطاقة النظيفة في إفريقيا، ويعتبر تحقيق هذين الهدفين بالإضافة إلى الاتفاق على عدم إصدار موافقات جديدة لمحطات الطاقة العاملة بالفحم الحجري، من المسائل الأساسية التي تساهم بتحقيق الخفض التدريجي للطلب على الوقود التقليدي والمحافظة على إمكانية تحقيق هدف تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية.

وندعو كافة الدول إلى الانضمام إلى مجموعة من التعهدات الهادفة لدعم تسريع خفض الانبعاثات والتي سيتم إطلاقها خلال COP28 والقمة العالمية للعمل المناخي، ومنها تعهد المشتريات الحكومية الخضراء للقطاعات كثيفة الانبعاثات الذي يتطلب التزام الدول بنسبة محددة من المشتريات الحكومية الخضراء عبر أربعة مستويات. ويهدف **تعهد التبريد العالمي** إلى خفض الانبعاثات المرتبطة بالتبريد من جانب الدول الملتزمة بتحسين كفاءة الأجهزة بالإضافة إلى توسيع نطاق الوصول إلى التبريد الفعال، أما **إعلان الهيدروجين** فيتطلب من الدول الالتزام بتعزيز التعاون الدولي بشأن الاعتراف المتبادل بخطط إصدار شهادات إنتاج الهيدروجين ومشتقاته، على مستوى السياسات والجوانب التقنية.

وندعو جميع الشركات، خاصةً في قطاع الطاقة والقطاعات كثيفة الانبعاثات، إلى تسريع أنشطتها المتعلقة بخفض الانبعاثات، ووضع مستهدفات طموحة لعام 2030 في خططها للوصول إلى الحياد المناخي، ويجب على قطاع الطاقة أن يقوم بدورٍ رئيسي في دعم القطاعات الأخرى لخفض انبعاثاتها من خلال زيادة الاستثمار في تقنيات ومصادر الطاقة النظيفة، بما في ذلك التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه، وإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، ويتحمل القطاع أيضاً مسؤولية إزالة انبعاثات غاز الميثان من العمليات الإنتاجية للوقود الأحفوري بحلول عام 2030، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لخفض كثافة انبعاثات النطاقين 1 و2 بأكثر من النصف بشكل جماعي. وعلى الشركات وضع خطط انتقالية ذات مصداقية لتحقيق الحياد المناخي، مع الالتزام بالشفافية، وتنسيق خطط الإنفاق الرأسمالي بما يتماشى مع هدف الحياد المناخي، والتعاون مع صناع السياسات لتحقيق تقدم ملموس في هذا المجال.

هناك بعض الدول التي تحتاج إلى دعم مالي لتعزيز جهودها **لخفض الانبعاثات** وتحقيق هذه المتطلبات التي تشمل التخلي عن محطات توليد الطاقة العاملة بالفحم الحجري بطريقة منظمة وعادلة ومسؤولة، وأدعو الجهات المانحة إلى حشد الدعم المالي والتقني والتحضير للإعلان عن التزاماتها وفقاً لذلك خلال القمة العالمية للعمل المناخي.

تطوير آليات التمويل المناخي

يدرك العالم أن منظومة التمويل المناخي القائمة لا تتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية، إذ نواجه فجوة تقدر بتريليونات الدولارات في الاستثمارات المطلوبة في الدول النامية، وتحصل الدول الأقل مساهمة في تغير المناخ على أقل قدر من التمويل رغم أنها الأشد تضرراً من تداعياته. وأجدد التأكيد على ضرورة توفير التمويل المناخي بشروط مُيسَّرة وبتكلفة مناسبة للدول النامية لتمكينها من تعزيز العمل المناخي لديها وتوسيع نطاقه بشكل ملموس.

وندعو الحكومات إلى تقديم حلول مبتكرة وحوافز من خلال: السياسات، وآليات لدعم وتحفيز الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص خلال المؤتمر. وبالإضافة إلى توسيع نطاق التمويل الحكومي والميسَّر، هناك حاجة إلى اتباع منهجية داعمة للاستثمار لتحفيز التغيير الجذري المطلوب لتحقيق التزامات اتفاق باريس. ويبدأ هذا من "الاقتصاد الحقيقي"، خاصةً عبر تسريع اعتماد أنظمة الطاقة منخفضة الكربون. وفي قمة المناخ الإفريقية، طرحتُ خطة طموحة لتسريع الانتقال إلى الطاقة النظيفة في جميع أنحاء إفريقيا، يدعمها التزام من دولة الإمارات وعدد من الشركاء بقيمة 4.5 مليار دولار، ووجهتُ دعوةً إلى القادة الأفارقة لتهيئة البيئة الملائمة لزيادة التدفقات التمويلية. **وأدعو الشركاء الدوليين إلى حشد جهودهم لدعم هذه المبادرة، والمنصات المماثلة الموجودة في الدول بهدف تحقيق هذا الانتقال، كما أدعو الدول المتقدمة إلى تمكين إجراء الإصلاحات اللازمة لتحفيز الاستثمار في هذا المجال على نطاق واسع**. ومن شأن تحسين أداء أسواق الكربون الطوعية أن يزيد التمويل الموجه إلى الدول النامية بما يدعم الاقتصادات الوطنية. وأدعو جميع واضعي المعايير إلى ضمان وجود أعلى معايير النزاهة بحلول COP28، كما أدعو المستثمرين إلى الالتزام بإجراء معاملات عالية النزاهة. بالإضافة إلى ذلك، أطلب من الدول تعزيز جميع مصادر التمويل المناخي، بما في ذلك حشد الموارد المحلية.

كما نحتاج إلى مؤسسات تمويل دولية أكبر وأفضل، قادرة على تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها، وعلى معالجة قضايا المناخ والتنمية بشكل متزامن، ولقد دعوتُ مؤسسات التمويل الدولية إلى زيادة التمويل المُيسَّر المخصص للتكيّف، ودعم تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة. وأهنئ بنوك التنمية متعددة الأطراف على تحقيق أهدافها للتمويل المناخي لعام 2025 في وقت مبكر، وأدعوها إلى تقديم أهداف طموحة محدّثة في COP28. كما دعوتُ مؤسسات التمويل الدولية إلى تطبيق آليات مبتكرة لتحفيز القطاع الخاص على تقديم التمويل وخفض تكلفة رأس المال في الدول النامية، من خلال التحوط من أخطار التقلب في سعر صرف العملة وغير ذلك من أساليب تخفيف المخاطر، كما أطالب بنوك التنمية متعددة الأطراف بتطوير أدائها عن طريق التعاون بصفتها منظومة متكاملة من خلال المنصات الوطنية، ووضع السياسات المناسبة عبر القطاعات لإيجاد بيئة داعمة للاستثمارات المناخية على المستوى الوطني، ويجب أن يدعم التمويل المناخي أهداف التنمية للدول دون مضاعفة عبء الديون عليها، ويشمل ذلك آليات تخفيف الديون المتعلقة بالمناخ. لقد شهدنا بعض التقدم في هذا المجال خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي، بما في ذلك رؤية البنك الدولي الجديدة الهادفة لـ "إيجاد عالمٍ خالٍ من الفَقْر على كوكبٍ صالحٍ للعَيْش"، والتقارير التي أشارت إلى اقتراب المبلغ الذي قدمته بنوك التنمية المتعددة الأطراف للتمويل المناخي في عام 2022 من حاجز 100 مليار دولار، بالإضافة إلى البيان المشترك الذي تعهد فيه رؤساء هذه البنوك بالعمل بشكل جماعي لزيادة الجهود المبذولة في هذا المجال مستقبلاً. وعلينا الآن تسريع وتيرة هذا التقدم، وسأجتمع مع رؤساء بنوك التنمية المتعددة الأطراف في أوائل شهر نوفمبر لمناقشة هذه القضايا وكذلك الأولويات الرئيسية لمؤتمر COP28. كما أرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ التزام مجموعة العشرين بإعادة توجيه 100 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، وأدعو الأطراف إلى زيادة تعهداتها المتعلقة بحقوق السحب الخاصة، والإسراع بتحويل تعهداتها الحالية إلى التزامات من خلال صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف.

وكما أوضحت سابقاً في يوليو الماضي، ينبغي أن يكون COP28 محطة فارقة في **بناء الأساس للنظام المالي المستقبلي**، ومنذ ذلك الحين، تزايد الزخم بشأن تطوير الهيكل المالي الدولي، وأصدرت مجموعة العشرين مؤشرات واضحة في هذا الشأن، وتكرر التركيز على أهمية هذا الموضوع خلال قمة الميثاق المالي العالمي الجديد في باريس، وقمة الأمين العام للأمم المتحدة للطموح المناخي، وقمة المناخ الإفريقية. كما برز الدور الريادي لإفريقيا من خلال إعلان نيروبي، الذي أوضح الحاجة إلى ميثاق عالمي بشأن تمويل المناخ. وسيَبني COP28 على هذا التقدم، ليوفر منصة شاملة لإدماج المبادرات المختلفة في رؤية واضحة ومشتركة، وبدعم من فريق الخبراء المستقل رفيع المستوى المعني بالتمويل المناخي، **سنسعى إلى توفير هيكل شامل ومجموعة من المبادئ التنظيمية لتوجيه أعمال المنظومة الدولية للتمويل المناخي مستقبلاً**، وسيقدم فريق الخبراء المسودة الأولى لهذا الهيكل المقترح التي ستتضمن مزيداً من التفاصيل، خلال الاجتماعات التمهيدية لمؤتمر الأطراف COP28 أواخر شهر أكتوبر. وأدعو جميع القادة إلى المشاركة في القمة العالمية للعمل المناخي وطرح أولوياتهم وإجراءاتهم التي تتوافق مع هذا المجال الذي يمثل أحد أساسيات خطة عمل رئاسة المؤتمر.

وضع البشر والحياة وسُبل العيش في صميم العمل المناخي

تتأثر الحياة وسُبل العيش بتغير المناخ، وخلال المناقشات التي أجريتها مع كافة الأطراف، أوضحت لي العديد من المجتمعات أنها تتوقع أن يتم خلال COP28 طرح رؤى جديدة للسياسات وتوفير مزيد من التمويل لتعزيز كلٍ من المرونة المناخية، والتكيف، والحد من الخسائر والأضرار، عبر تقديم حلول ملموسة قابلة للتطبيق وفعّالة في القطاعات الأساسية مثل الطبيعة، والغذاء، والمياه، والصحة. ومن هذا المنطلق، وضعت رئاسة COP28 خطة عملها بشكل يضمن التركيز على تلك القطاعات ووضعها في صميم مشاركات القادة في المؤتمر الذي تستضيفه دولة الإمارات.

في ما يتعلق بموضوع **الغذاء**، أطلقت رئاسة المؤتمر **"إعلان القادة حول النظم الغذائية والزراعة والعمل المناخي"** لتوحيد الجهود من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2023.

استناداً إلى مشاوراتنا مع الأطراف والتجمعات الإقليمية، يتمثل أحد العناصر الرئيسية للإعلان في الالتزام الطوعي بتضمين النظم الغذائية والزراعية في المساهمات المحددة وطنياً وخطط العمل الوطنية للدول بحلول عام 2025، حسب ما ينطبق، مع مراعاة الظروف الوطنية الخاصة بكل دولة.

وأدعو جميع الأطراف إلى التوقيع على هذا الإعلان وتقديم التزامات ملموسة لدعمه بإجراءات فعالة خلال مشاركتهم في COP28، وستستعرض "القمة العالمية للعمل المناخي" جهود مجموعة من الدول الرائدة في هذا المجال التي ستطرح سياسات عملية وخطط استثمارية لتنفيذ بنود الإعلان.

في ما يتعلق بموضوع **الصحة**، أدعو الأطراف إلى تأييد ودعم **"إعلان COP28 بشأن المناخ والصحة"**، الذي خضع لمشاورات مفتوحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وصدر خلال قمة الصحة العالمية في برلين في 17 أكتوبر.

ويدعو الإعلان الدول إلى الالتزام بتعزيز السياسات المناخية والصحية والعمل على تطويرها وتنفيذها، وتوفير مزيد من التمويل لموضوعات الصحة والمناخ، وتضمين الاعتبارات الصحية في السياسات المناخية ذات الصلة، وسندعو جميع الأطراف إلى التوقيع عليه قبل انعقاد COP28.

في مجال **الطبيعة**، ستركّز القمة العالمية للعمل المناخي على إدماج الإجراءات الخاصة بالمناخ والطبيعة والتنوع البيولوجي بهدف حماية النظم البيئية، وتعزيز الدور القيادي للشعوب الأصلية التي تحافظ على تلك النظم البيئية، بالإضافة إلى توحيد الجهود للحفاظ على إمكانية تحقيق أهداف اتفاق باريس وتنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

وبالتعاون مع سعادة الأخت رزان المبارك، رائدة الأمم المتحدة للمناخ لمؤتمر الأطراف COP28، نعمل مع الدول الغنية بالغابات، وشركائها، للحد من إزالة الغابات وحمايتها بشكل أكبر بحلول عام 2030، وذلك بما يتماشى مع "إعلان قادة غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي".

وندعو الدول الغنية بالمساحات الخضراء إلى المشاركة في COP28 وتقديم الخطط الوطنية الاستثمارية بما يدعم كلٍ من اتفاق باريس، وإطار كونمينغ-مونتريال، وندعو الدول المانحة إلى تقديم تعهدات ملموسة لتمويل تلك الخطط. كما ندعو الدول إلى تأييد مبادرة "تنمية القُرم" والانضمام إلى "تحالف القُرم من أجل المناخ" لدعم سبل التنفيذ الخاصة بهذا القطاع. وفي ما يتعلق بالمحيطات، ندعو الأطراف إلى تقديم خطط وطنية لتحديد سبل الوصول إلى **اقتصاد مستدام للمحيطات بنسبة 100%.**

سيركّز مؤتمر الأطراف COP28 أيضاً على التمويل المخصص للدول الأكثر عرضة لتداعيات تغير المناخ. وأدعو الحكومات والجهات المانحة وشركاء التنفيذ إلى التوقيع على "تعهد COP28 **للمناخ والإغاثة والتعافي والسلام**" لمعالجة الفجوة المستمرة في التمويل المناخي الخاص بتلك الموضوعات، إضافة إلى تقديم مساهمات في مبادرة **"الإنذار المبكر للجميع"**، التي تدعو إلى تغطية العالم بأكمله بنظام إنذار مبكر بحلول نهاية عام 2027، وتأييد الدعوة التي أطلقتها "شراكة العمل المبكر الواعية بالمخاطر"، لاتباع نهج يستند إلى اتخاذ إجراءات مبكرة واستباقية.

حشد وتحفيز الجهود لضمان احتواء الجميع في COP28

سيكون احتواء الجميع بشكل كامل هو الصفة المميِّزة لرئاسة مؤتمر الأطراف COP28، وهذا هو هدفنا الأساسي.

ووضعت رئاسة المؤتمر منذ توقيت مبكر طموحاً واضحاً يستهدف دعم وتمكين وتعزيز الدور القيادي وتوفير الموارد اللازمة لكل من النساء، والشعوب الأصلية، والشباب، وأصحاب الهمم، والجهات الفاعلة الوطنية في الدول، والمنظمات الدينية وغيرها من الفئات وشرائح المجتمعات، وستحرص القمة العالمية للعمل المناخي على إيصال أصواتهم وضمان تفعيل مشاركتهم وإسهاماتهم في جميع برامج ومخرجات COP28.

لقد كانت الخبرات والآراء التي جمعتُها خلال جولتي العالمية للاستماع والتواصل من المنظمات غير الحكومية المعتمَدة التي تحمل صفة مراقِب، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، عاملاً بالغ الأهمية في تحديد أولويات COP28، لأن تصميم هذه المنظمات والتزامها المستمر لا يزال يؤدي دوراً مهماً وحيوياً في معالجة التحديات المشتركة للمناخ والطبيعة داخل منظومة عملية المفاوضات وخارجها. لذا، أدعو القادة من مختلف أنحاء العالم إلى الاستماع لأصواتهم، والتواصل معهم للاطلاع على آرائهم ووجهات نظرهم، والترحيب بحضورهم الجلسات النقاشية في COP28.

وأجدد التأكيد أيضاً على دعوة القادة إلى ضمان مشاركة الشباب في منظومة العمل المناخي، والتعاون مع رئاسة COP28 لإيصال أصواتهم. وهذا يشمل تضمين ممثلي الشباب في وفود الأطراف، وتعزيز دورهم في العملية التفاوضية استعداداً لانطلاق COP28.

لقد قامت معالي الأخت شما المزروعي، رائدة المناخ للشباب في COP28، **بإدماج الشباب** في خطة عمل رئاسة المؤتمر ومشاركاتها في الفعاليات طوال هذا العام، وستعمل معاليها، خلال القمة العالمية للعمل المناخي، على تحديد وتوضيح أولوياتها، بما في ذلك تقديم نموذج مستدام وشامل لمشاركة الشباب الهادفة في جميع مؤتمرات الأطراف المستقبلية، ودعوة الأطراف لدعم إضفاء طابع مؤسسي على **دور رائد المناخ للشباب**، وأطلب منكم دعم تلك المخرجات.

ونظراً للدور الرئيسي الذي تقوم به النساء والفتيات في العمل المناخي، سيعمل COP28 على جمع كافة الأطراف المعنية لتسليط الضوء على **الالتزام المشترك بالمساواة بين تمثيل الجنسين، والاعتماد على بيانات دقيقة ومصنفة حسب الجنس**، بالإضافة إلى تسريع التمويل المناخي المراعي للنوع الاجتماعي لدعم العمل المناخي الذي تقوده النساء والفتيات.

كما سيعمل COP28 عن قرب مع **الشعوب الأصلية** لضمان إشراكهم بشكل دائم في مساعي تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة، ودعم مطالبهم بتوفير التمويل الميسَّر والمباشر للمبادرات المناخية في مجتمعاتهم، لما لها من مساهمات قيّمة في دعم الطبيعة والتنوع البيولوجي، وتعزيز سلامة كوكب الأرض.

وسيسلّط COP28 الضوء على الدور الحاسم الذي يقوم به القادة المحليون بالدول في منظومة عمل مؤتمرات الأطراف، وهو الدافع الرئيسي للشراكة بين COP28 ومؤسسة "بلومبرغ الخيرية"، لجمع عدد غير مسبوق من رؤساء المدن والمحافظين ورؤساء المنظمات غير الحكومية، ومديري الأعمال، والقادة المحليين، في أول **"قمة للعمل المناخي الوطني"** في مؤتمرات الأطراف وذلك خلال COP28، بهدف تضمين مساهماتهم المباشرة في مفاوضات المؤتمر لتقديم استجابة شاملة وحاسمة لنتائج الحصيلة العالمية لتقييم التقدم في تنفيذ أهداف اتفاق باريس.

وبالتزامن مع القمة، تدعو رئاسة COP28 القادة إلى تأييد تحالف **"الشراكات متعددة المستويات عالية الطموح"**، وهو التزام جديد للجهات الفاعلة على مستوى الحكومات والعمل المحلي للمشاركة في تخطيط وتمويل وتنفيذ استراتيجيات العمل المناخي.

وبالتنسيق مع القمة العالمية للعمل المناخي، وقمة "العمل المناخي الوطني"، سنستضيف أيضاً **"المنتدى المناخي للأعمال التجارية والخيرية"** الذي يترأسه بدر جعفر، الممثل الخاص لـ COP28 للأعمال التجارية والخيرية، بهدف طرح مزيد من الالتزامات والحلول الواقعية التي يقودها ويمولها المعنيون من غير الأطراف، وتحديداً بالتعاون مع الحكومات.

ستركّز رئاسة المؤتمر على تعزيز مبدأ الإشراف والمتابعة والشفافية في القطاع الخاص، وسنتعاون مع الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، و"مكتب رواد الأمم المتحدة لتغير المناخ"، لتعزيز مصداقية تلك الالتزامات وإحراز تقدم للوصول إلى الحياد المناخي.

الخطوات القادمة

سنقوم بمشاركة المزيد من المعلومات اللوجستية عن "القمة العالمية للعمل المناخي"، من خلال القنوات الدبلوماسية، بما في ذلك حفل العشاء الخاص واحتفالات اليوم الوطني لدولة الإمارات.

وسيتم توفير النصوص الخاصة بإعلانات وتعهدات جدول أعمال COP28 المذكورة أعلاه يوم 20 أكتوبر الجاري.

كلي ثقة بأن خطة عملنا الطموحة ستعمل على استعادة الأمل، وتعزيز العمل المناخي العالمي، وتحقيق التغيير الجذري الشامل المطلوب. وأدعو جميع المشاركين في المؤتمر إلى أن يأتوا مفعمين بالأمل والتفاؤل والإرادة لتحقيق نتائج واقعية ملموسة، كما أدعوكم إلى التكاتف وتضافر الجهود لكي نحوّل التعهدات إلى مشروعات، والطموح إلى عمل. **فلنتّحد ونعمل لننجز.**

د. سلطان أحمد الجابر

الرئيس المعيَّن لمؤتمر الأطراف COP28
المبعوث الخاص لدولة الإمارات للتغير المناخي